E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/54
17 February 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية

الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان*

تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان

---

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تأخر تقديم المساهمات.

(A) GE.04-10963 090304 100304

الموجز

طلبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٣٦/٢٠٠٣، الذي اعتمدته في دورتها التاسعة والخمسين، وقد لاحظت باهتمام تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن حلقة الخبراء الدراسية بشأن الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، المعقـــودة في جنـــيف يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ (E/CN.4/2003/59)، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنســـان إيـــلاء المزيد من الاهتمام لما يُضطلع به من أنشطة لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها من قبل منظومة الأمم المتحدة وغيرهـــا مـــن المنظمات الإقليمية والدولية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والتماس آراء مختلف المـــنظمات بشـــأن هـــذا الموضوع وتقديم تقرير في هذا الخصوص إلى اللجنة في دورتها الستين. وفي هذا السياق، تلقت المفوضـــية تسعة ردود على رسالتها التي دعت فيها المنظمات إلى تقديم آرائها وملاحظاتها بشأن الدور الذي تضطلع به لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها. وقد تناولت هذه المساهمات، بوجه عام، العمليات الرامية إلى كفالة الاحترام والامتثال للقيم الأساســـية للديمقراطـــية مـــثل المشـــاركة العامة في صنع القرارات والشفافية والحكم الذي يخضع للمساءلة، فضلاً عن الإجـــراءات المـــتخذة لدعم هذه العملية من خلال برامج التعاون التقني وجمع البيانات الإحصائية وتحليلها. ويتاح موجز لكل رد من هذه الردود في هذا التقرير الذي يُقدَّم تلبية للطلب الوارد في القرار ٣٦/٢٠٠٣.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٤
أولاً - الردود التي وردت من هيئات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية.....	٤ -١٠	٤
ثانياً - الـــردود الواردة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية وغيرها من المنظمات	١١-٢٠	٦

مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٣٦/٢٠٠٣، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان التماس آراء مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات بشأن الدور الذي تؤديه في سبيل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الستين عن المساهمات الناتجة عن ذلك. ويُقدّم هذا التقرير بناءً على ذلك الطلب.

٢- وطبقاً للفقرة ١٣ من القرار المشار إليه أعلاه، وجّهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى دوائر الأمم المتحدة المعنية، وإلى اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وإلى عدة منظمات دولية وإقليمية، تدعوها إلى تقديم آرائها وملاحظاتها.

٣- وحتى تاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وردت ردود من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد البرلماني الدولي. وترد هذه الردود موجزة أدناه:

أولاً - الردود التي وردت من هيئات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية

ألف - إدارة الشؤون السياسية

٤- أشارت إدارة الشؤون السياسية إلى الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان الذي يُسلّم ضمنه بأن الانتخابات أمر أساسي لممارسة الحق الأساسي في المشاركة السياسية، وقدّمت معلومات عامة عن برنامجها في مجال المساعدة الانتخابية وعن دور وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الذي يعمل كمركز تنسيق لتقديم المساعدة الانتخابية. وينهض مركز التنسيق، بمساعدة شعبة المساعدة الانتخابية التي استحدثت ضمن الإدارة، بمهمة التنسيق العام للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد المعايير الانتخابية، وتقدير احتياجات العمليات الانتخابية ونطاقها، وتشكيل البعثات الانتخابية وتزويدها بالموظفين، ورصد تنفيذ العمليات الانتخابية. وتتعاون الشعبة بشكل خاص مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع إدارة عمليات حفظ السلام في تقديم المساعدة التقنية الانتخابية. وهي تعمل كمصدر تقني لمنظومة الأمم المتحدة وكذاكرة مؤسسية للأنشطة الانتخابية معا. وتحتفظ الشعبة أيضا بقائمة بأسماء خبراء مؤهلين في مجال الانتخابات. وقد أقامت الإدارة علاقات متينة مع عدة منظمات، حكومية ومتعددة الأطراف، مثل الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بغية تحسين فعالية وتماسك المساعدة الانتخابية خارج نطاق الأمم المتحدة.

٥- وتساعد الإدارة الأمين العام في إعداد وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وفي الآونة الأخيرة، دعمت الإدارة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، التحضيرات للمؤتمر الدولي الخامس الذي استضافته حكومة منغوليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في أولانباتار

حـــول موضـــوع "الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني". وقد رحبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣/٥٨، بإعلان وخطـــة عمل أولانباتار المعتمدين في المؤتمر وشجعت منظمات الأمم المتحدة المعنية على الإسهام بفعالية في أنشطة متابعة المؤتمر.

٦- وفي سياق الجهود التي يبذلها الأمين العام لدراسة الأساليب والآليات الكفيلة بإحراز تقدم في عمل المنظمة بشأن إرســـاء الديمقراطـــية، عهـــدت الإدارة إلى الأســـتاذ روي لي بإجراء دراسة شاملة بعنوان، "إطار معياري دولي لإرساء الديمقراطـــية". واستنادا إلى استقصاء مختلف الصكوك الدولية والإقليمية، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان وإعلانات مؤتمرات القمة المتعلقة بالديمقراطية، حددت الدراسة المقومات الأساسية للديمقراطية.

باء - إدارة شؤون الإعلام

٧- تـــنفذ أنشـــطة إدارة شؤون الإعلام في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان كجزء من استراتيجيتها العامة لتحقـــيق الأهـــداف الإنمائية للألفية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك أنشطة متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمـــية المستدامة. وتضطلع الإدارة بمجموعة كبيرة من الأنشطة من خلال الأخذ بنهج متعدد الوسائط يبرز العلاقة بين تعزيز وتوطيد الديمقراطية والتمتع بجميع حقوق الإنسان، مع تركيز خاص على عدد من المسائل الرئيسية مثل تنفيذ إعلان الحـــق في التنمـــية، واجتـــثاث الفقـــر، والوقايـــة من النزاعات، والتنمية المستدامة، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشـــري/الأيـــدز، والحـــرب الدولية على الإرهاب، واحتياجات القارة الأفريقية. وهناك أنشطة ترويجية أخرى يجري الاضطلاع بها في إطار عقود الأمم المتحدة.

٨- ومن الأمثلة المختارة للأنشطة التي اضطلعت بها الإدارة من أجل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، يُشار إلى ما قامت بـــه مـــن ترويج ودعم للمؤتمرات الدولية، بما في ذلك المنتدى العالمي الخامس المعني بإعادة تحديد دور الدولة، المعقود في المكســـيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ والمؤتمر الدولي الخامس المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وهو المؤتمر المذكـــور أعلاه؛ وتنفيذ برامج تدريبية للصحفيين وللعاملين في وسائط الإعلام؛ وأنشطة الإنترنت؛ والمطبوعات؛ وأنشطة الـــتلفزيون والتصـــوير والإذاعة المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وأنشطة الإعلام وإذكاء الوعي لصالح المنظمات غير الحكومية. ويُشار أيضاً إلى أنشطة مراكز ودوائر ومكاتب الإعلام التابعة للأمم المتحدة التي تشمل طائفة واسعة من الجهود الترويجية مـــن خلال تنظيم الاحتفالات وإطلاق الحملات وإنتاج البرامج التلفزيونية والمطبوعات باللغات الوطنية والمحلية، وتنظيم جلسات إعلامية وحلقات دراسية بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وشركاء محليين.

جيم - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٩- اســـترعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في ردها، الاهتمام إلى استنتاجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المســـتدامة المعقـــود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بما في ذلك الحاجة إلى مؤسسات دولية ومـــتعددة الأطـــراف تتسم بقدر أكبر من الفعالية والديمقراطية والمحاسبة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. كما أشير إلى مؤسســـات الحكم الرشيد والديمقراطية الراسخة بما يستجيب لاحتياجات الناس وتحسين أداء الهياكل الأساسية كأساس لـــنمو اقتصادي مستديم، ولاجتثاث الفقر وتوفير فرص العمل. وقد شددت خطة تنفيذ نتائج جوهانسبرغ على مشاركة

كافـــة أصحاب المصلحة. فعمل الإدارة فيما يخص التنمية المستدامة إنما يعزز الأساليب النُهج والشراكات التي تقوم على تعـــدد أصـــحاب المصلحة، سواء في عمل الأمانة العامة أو في دورات لجنة التنمية المستدامة. وفي ما عدا ذلك لا تشترك الإدارة مباشرة في الجهود الرامية لتعزيز الديمقراطية.

دال – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٠- أبرزت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في ردها، دور شعبة الإحصاء التابعة لها في الـــنهوض بالديمقراطية عن طريق تشجيع مكاتب الإحصاء الوطنية على اعتماد أفضل الممارسات لتجميع الإحصاءات الرسمية وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، مشددة على الحاجة إلى إتاحة الوصول الكامل وعلى نحو منصف إلى البـــيانات الكلية والبيانات بالغة الصغر الملائمة وغير المعلن عن مصدرها فيما يتعلق بمواضيع حساسة مثل الفقر. وتشمل القضايا التي تتناولها المكاتب الوطنية للإحصاء بيانات تعداد السكان، أي البيانات التي تستخدم لوضع الحدود الانتخابية؛ وتقيـــيم الظـــروف والاتجاهات السائدة في شتى الإدارات؛ وتخصيص الحكومات للموارد الوطنية للمقاطعات المحتاجة إلى المســـاعدة في سياق محاربة الفقر. وتشجع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عبر موقعها على الشبكة العالمـــية، على استخدام الإحصاءات كجزء من تبادل حر للمعلومات وتنشر المقالات والوثائق المتعلقة بالمؤتمرات مسلّطةً بذلك الضوء على المجالات الناشئة للإحصاءات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

ثانياً – الردود الواردة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية وغيرها من المنظمات

ألف – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١١- ركـــزت مـــنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على التجربة المكتسبة من عملها بشأن المشاركة، لا سيما في المـــناطق الريفـــية. وتعرّف المنظمة المشاركة الشعبية في التنمية بوصفها عملية تقوم على المشاركة العادلة والنشطة لكافة أصحاب المصلحة في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وفي تحليل الأنشطة الإنمائية وتخطيطها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وقد اكتسبت المشاركة الشعبية، عقب المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المعقود في عام ١٩٧٩، زخماً كبيراً في نُهج الوكالات المانحة والمنظمات الدولية. وفي عام ١٩٩١، اعتمدت منظمة الأغذية والزراعة خطة العمل بشأن المشاركة الشعبية التي منحت المنظمة ولاية لتعزيز نُهج المشاركة التي "تركز على الشعوب". وقد بيّنت تجربة منظمة الأغذيـــة والزراعة، من خلال البرامج القائمة على المشاركة، إمكانية حشد المعارف والموارد المحلية للتنمية التي تعتمد على الـــذات وتقلـــيص المســـاهمات الحكومية في المساعدة الإنمائية. وهي تسعى لإشراك كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستفيدون المستهدفون من الفقراء والمجموعات الأكثر حرمانا، في جميع مراحل الأنشطة الإنمائية.

١٢- وقد أظهرت مثل هذه التجربة وجود مستويات أو درجات شتى من المشاركة في التنمية، بدءاً من مجرد التشاور ومـــروراً باتخـــاذ القرارات المشتركة وانتهاءً بالإدارة الذاتية. فالقدر المجدد لمشاركة كل من أصحاب المصلحة يُحدّد من خلال عملية تفاوض. ولكي يتسنى ضمان الاستدامة، من المهم في الغالب تعزيز القدرة المؤسسية المحلية والصلات الأفقية والرأســـية ذات الصلة بين أصحاب المصلحة. وتتطلب المشاركة الجيدة تدفقا للمعلومات في اتجاهين بين السكان المحليين

والحكومـــات وغيرها من مورّدي الخدمات في المناطق الريفية؛ وآليات المساءلة الرسمية لمورّدي الخدمات؛ والتمثيل اللائق للسكان المحليين في عمليات صنع القرارات المحلية. وتنطوي الإدارة القائمة على المشاركة على تحديات ينبغي التصدي لها على نحو ملائم.

باء – الاتحاد الأوروبي

١٣- يعمـــل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الديمقراطية من خلال عدة أدوات منها الحوار مع العديد من البلدان الأخرى حـــول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومنذ عام ١٩٩٢ و"شرط حقوق الإنسان" يُدرج بصورة منتظمة في اتفاقات الـــتعاون بين الجماعة الأوروبية والبلدان الأخرى، وهو الشرط الذي يحدد احترام حقوق الإنسان والديمقراطية على أنهما "عنصـــران أساسيان" للاتفاقات. وفي عام ٢٠٠٣، دخل اتفاق كوتونو المبرم بين المفوضية الأوروبية و٧٧ دولة من دول أفريقـــيا والـــبحر الكاريبي والمحيط الهادئ حيز التنفيذ. ونصت المادة ٩ منه على أن "إرساء الديمقراطية، والتنمية وحماية الحـــريات الأساسية وحقوق الإنسان، هي أمور مترابطة ويعزز بعضها البعض. ... وأن احترام حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطـــية وسيادة القانون، التي تشكل أساسا للشراكة القائمة بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، سترســـي أسس السياسات المحلية والدولية للأطراف وستشكل العناصر الأساسية للاتفاق." وكان القصد من "شـــرط حقوق الإنسان" هو إتاحة أساس إيجابي لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي حالة انتهاك المبادئ الواردة في هـــذا الشرط، أمكن اللجوء إلى إجراءات سلبية، بما في ذلك تعليق الاتفاق في آخر المطاف. وإذا كان التعليق الكامل لم يحدث قط، فقد تم الاحتجاج بهذا الشرط في عدة مناسبات منذ عام ١٩٩٦ لغرض المشاورات أو تعليق المساعدة أو غير ذلك من الإجراءات.

١٤- كما أشارت المفوضية الأوروبية إلى المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ باعتـــبارها أساسا إضافيا لتعزيز الديمقراطية عبر الحوار. وقد حدّدت هذه المبادئ التوجيهية الشروط للبدء في حوار محدد حول حقوق الإنسان مع بلدان أخرى، على غرار ما يقوم به الاتحاد الأوروبي حاليا مع الصين وجمهورية إيران الإسلامية. ويســـعى الاتحـــاد الأوروبي، فضلا عن ذلك، إلى تعزيز إرساء الديمقراطية وسيادة القانون في البلدان الأخرى من خلال مســـاعدته الخارجـــية. وقد اختير كلا المجالين باعتبارهما إحدى الأولويات الأربع للمبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقـــوق الإنسان التي تقدم دعما مالياً (١٠٠ مليون يورو) لمشاريع في مجالي حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية تنفذها منظمات غير حكومية ومنظمات دولية.

جيم – منظمة الدول الأمريكية

١٥- أحالـــت منظمة الدول الأمريكية أربع وثائق هي الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، و*"لجنة البلدان الأمريكية لحقـــوق الإنســـان والحكـــم الديمقـــراطي في الأمريكـــتين"* التي أعدتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وإعلان ســـانتياغـــو بشـــأن الديمقـــراطـــية والثقة العامة: التزام جديد بالحكم الرشيد في الأمريكتين، والقرار ج ع/١٩٥٧ (AG/RES.1957(XXXIII-0/03)) بشـــأن النهوض بالديمقراطية وتعزيزها، الذي اعتمدته الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكـــية في جلستها العامة المعقودة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وذلك في إطار أنشطة متابعة الميثاق الديمقراطي للبلدان

الأمريكـــية. وطلبت الجمعية العمومية، في الفقرة الخامسة من قرارها، من المجلس الدائم عقد اجتماع سنوي لاستعراض الأنشـــطة التي اضطلعت بها المنظمة في السنة التقويمية السابقة للنهوض بالديمقراطية وتعزيزها ولتحديد الأنشطة التكميلية الممكنة، ولدراسة إمكانية عقد اجتماع خاص بغية تشجيع تبادل الآراء بشأن التحديات التي تواجه الحكم الديمقراطي في الأمريكتين.

١٦- وقد عهد القرار أيضا إلى الوحدة المعنية بتعزيز الديمقراطية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بعدد من الأنشطة مثل إعـــداد جـــرد سنوي لاستعراض أنشطة المنظمة الرامية لعزيز الديمقراطية والدفاع عنها وتوطيدها في الأمريكتين؛ ووضع بـــرنامج للمعالجة الشاملة لمواضيع بناء الديمقراطية، على أساس الالتزامات والولايات المنبثقة عن مؤتمرات قمة الأمريكتين والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية؛ وربط برنامج المنظمة الخاص بالديمقراطية مع عمليات النهوض بالتنمية، مع التشديد بوجـــه خاص على مكافحة الفقر وعلى مواضيع منبثقة عن توافق آراء مونتيري؛ وأخذ دور وسائط الإعلام في الحسبان باعتباره أداة تكتسي أهمية خاصة في تعزيز الديمقراطية ونشر مبادئ وقيم الديمقراطية.

دال – منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٧- تتـــناول لجـــنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من خلال شبكتها المعنية بقضايا الحكم، المساهمة الفعالة التي تقدمها الوكالات الإنمائية لدعم احترام حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية، وسيادة القانون، وإصلاح جهاز الخدمة العمومية، ومحاربة الفساد وغير ذلك من قضايا الحكم، إضافة إلى دعم بناء القدرات.

هاء – الاتحاد البرلماني الدولي

١٨- قدّم الاتحاد البرلماني الدولي عدة وثائق. فرؤية الاتحاد للديمقراطية وخططه الحالية والمقبلة للنهوض بالديمقراطية قد بُيّنـــت في العرض الذي قدمه أمينه العام أمام الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وكثيرا ما استرشد الاتحاد البرلماني الدولي في عمله من أجل توطيد الديمقراطية بالإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي اعتمده أعضاء الاتحاد في عام ١٩٩٧. ويسعى الاتحاد لدعم الديمقراطية من خلال برامج مساعدة عملية متنوعة يقدمها للبرلمانيين بغية تحديث المؤسسات البرلمانية وتعزيـــزها. وتشمل هذه الأنشطة تقدير الاحتياجات ووضع وتنفيذ المشاريع بدعم من برلمانيين وموظفين خبراء يُنتدبون للعمـــل مـــع الاتحاد البرلماني الدولي. ويجري تنفيذ العديد من هذه المشاريع بالتعاون مع الأمم المتحدة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كثير من الأحيان. وقد صُمّم العديد منها لمساعدة البرلمانات والعمليات السياسية في البلدان التي عانـــت من حروب أهلية ونزاعات مسلحة وذلك في إطار الجهود الأوسع نطاقا والأكثر شمولا التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء السلام.

١٩- وعـــلى الصـــعيد الدولي، وفي إطار أنشطة متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، قدّم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم للمؤتمر الدولي الخامس المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وعقد الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع هورال الدولـــة الكـــبير (برلمان منغوليا – State Great Hural)، محفلا برلمانيا ناقش فيه مندوبو ٥٠ برلمانا دور البرلمان في تعزيز الديمقراطية. واعتمد الاجتماع لدى اختتامه إعلاناً أكد فيه مجددا على القيم الجوهرية للمشاركة، والشفافية والمساءلة التي

تقـــوم علـــيها الديمقراطـــيات وأوضح المبادئ الرئيسية لاحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وسيادة القانون، والشراكة بين الرجال والنساء في الحياة السياسية وأهمية وجود مجتمع مدني نشط.

٢٠- وشـــدد الاتحاد البرلماني الدولي على أن الإعلان يحتوي على مخطط للعمل البرلماني المقترح لدعم الديمقراطية يلتزم الاتحاد باتباعه. ويشمل هذا العمل إجراء إصلاحات هيكلية وتشريعية لتيسير زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار؛ وترسيخ نزاهة المؤسسات العمومية وثقة الجمهور بها واطمئنانه لها وذلك عن طريق تطبيق مدونات قواعد السلوك تطبيقاً أكـــثر صـــرامة؛ والعمل، بصورة عامة، على تشجيع عمليات وهياكل الرقابة البرلمانية الأكثر فعالية. وقد أبدى الاتحاد اســـتعدادا للمشـــاركة في تحديـــد وصياغة مؤشرات الديمقراطية - وذلك في إطار المتابعة العامة لإعلان وخطة عمل أولانباتار - كما أعرب عن عزمه على المشاركة النشطة في الآليات التي يتم إنشاءها لضمان مثل هذه المتابعة.

- - - - -